الأمم المتحدة

A/C.1/74/PV.10

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٠**

الجمعة، ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس . . . . . (بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

برنامج العمل

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل المضي قدما فيما يخص قائمة المتكلمين في المناقشة العامة، أود أن أبلغ اللجنة الأولى كيف أعتزم المضي في جلسة اليوم. بعد المناقشة العامة، ووفقا للممارسة المعمول بها، سنستمع إلى بيانات يدلي بها ممثلو المجتمع المدني، وبعد ذلك، ستتاح الفرصة للوفود للتكلم في إطار حق الرد.

وتمشيا مع قرار اللجنة في جلستها الثامنة، المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/74/PV.8)، تستمع اللجنة بعد ذلك إلى عرض رسمي يقدمه رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، وستتبادل الآراء معه في إطار غير رسمي. وإذا سمح الوقت، ستتناول اللجنة بعد ذلك جميع المسائل التنظيمية المعلقة.

البنود من ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أود أن أعرب عن سعادتنا لترؤس دولة صديقة لهذه اللجنة الهامة، وينضم وفد بلدي إلى البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

على الرغم من دعوة غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي، إلا أن القناعة القائمة لدينا جميعا بأن إسرائيل لن تنضم في ظل استمرار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وكندا وألمانيا وغيرها من الدول الأعضاء في حماية البرنامج النووي الإسرائيلي والبرامج العسكرية الإسرائيلية والبيولوجية والكيميائية، لا بل والمساهمة في تطويرها وتعزيزها وحماية رفض إسرائيل تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

بعدم انتشار الأسلحة النووية. وهو أمر ظهر جليا للجميع من خلال إفشال كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥، وهو الأمر الذي شجع إسرائيل على زيادة تحديها للإرادة الدولية وعدم الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإلى اتفاقيات حظر أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

لقد تقدم بلدي في نهاية عام ٢٠٠٣، خلال عضويته في مجلس الأمن، بمبادرة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية منها إلا أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية هدد آنذاك باستخدام حق النقض، في حال طرحنا مشروع القرار هذا. وفي هذا السياق، يجدد بلدي دعوته الدول الأعضاء للعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل، كما ندعو إلى الضغط على إسرائيل وإلزامها بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي وأن تُخضع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن إسرائيل بعقيدتها الصهيونية هي نفسها وفي حد ذاتها أسلحة دمار شامل، وتشاطرها في ذلك الدول التي زودتها بهذه الأسلحة وتسترت عليها. وقد فضح العالم الإسرائيلي فعنونو في ثمانينات القرن الماضي امتلاك وتطوير إسرائيل للسلاح النووي، وكذلك فضح الحالة المزرية لمفاعل ديمونة. ونحن هنا لا نتجنى على أحد عندما نقول ذلك. فقد كشفت مجلة ”فورين بوليسي“ الأمريكية في عددها الصادر مؤخرا قيام الإدارة الأمريكية قبل ٤٠ عاما بالتستر على إجراء إسرائيل لأول تفجير نووي لها في مياه جنوب المحيط الأطلسي، وذلك بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ خلال نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

تدين حكومة بلدي بأشد العبارات جريمة استخدام السلاح الكيميائي، انطلاقا من إيمانها بالسعي إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وقد انضم بلدي إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية ليثبت للعالم كله التزامه بالوقوف ضد أي استخدام للأسلحة الكيميائية، وقام بلدي، سورية، بالوفاء بالتزاماته الناتجة عن الانضمام إلى الاتفاقية وأنجز التزاماته رغم الظروف القاسية والصعبة التي يمر بها، وهي أمور كلها أكدتها المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.، السيدة سيغريد كاغ، في تقريرها المقدم إلى مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤. إن الجمهورية العربية السورية أوفت بكامل التزاماتها بتدمير كافة المواقع الخاصة بإنتاج الأسلحة الكيميائية كافة ويناقش بلدي بشكل متواصل واعتيادي المسائل المتصلة بالإعلان الوطني السوري على النحو الواجب في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كغيرها من الدول الأطراف في معاهدة الحظر.

لقد أرسل بلدي أكثر من ١٨٠ رسالة إلى الأمين العام ومجلس الأمن وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) واللجان الخاصة بمكافحة الإرهاب. وكانت أول رسالة من تلك الرسائل قبل حدوث أول هجوم بالكيميائي على بلدة خان العسل في حلب في شهر آذار/مارس ٢٠١٣ بأربعة أشهر، وقد أكدنا في هذه الرسائل تخوفنا من قيام الدول التي تدعم الإرهاب بتقديم أسلحة كيميائية للجماعات الإرهابية، ومن ثم الادعاء بأن سورية هي التي قامت باستخدامها، وهو الأمر الذي حصل كما توقعنا بالضبط.

لقد تضمنت هذه الرسائل معلومات دقيقة حول حيازة واستخدام التنظيمات الإرهابية لمواد كيميائية سامة ضد المدنيين والعسكريين بترتيب من أجهزة استخبارات دول تناصب بلدي العداء، إضافة إلى تزويد داعش وجبهة النصرة، بمساعدة المخابرات التركية، بالمواد الكيميائية السامة عن طريق الحدود السورية التركية المشتركة، بدعم مباشر من منظمة بندر

بن سلطان السعودية آنذاك. وكنا قد أعلمنا في هذه الرسائل تورط عدة حكومات وإيعازها للمجموعات الإرهابية باستخدام غاز الكلور والمواد الكيميائية السامة الأخرى في المناطق التي تسيطر عليها ذات المجموعات، وذلك بهدف التقاط الصور والفيديو لاتهام الجيش السوري بذلك، ومن ثم التشهير بالحكومة السورية. وهذا، ناهيك عن قيام بعض الدول بخلق ذراع إعلامية للجماعات الإرهابية المسلحة، أسموها بالخوذ البيضاء ومنحوها جائزة الأوسكار وهربوها من سورية عبر الجولان السوري المحتل، بمساعدة إسرائيل، ونقلوا قادة هذه الجماعات الإرهابية إلى عواصم الدول الغربية.

نؤكد ضرورة أن تتحمل الدول الأعضاء، مسؤولياتها بوقف تهريب الأسلحة والذخائر بجميع فئاتها والمواد ذات الصلة، والمواد الكيميائية السامة ووقف تهريب المسلحين والإرهابيين عبر حدود الدول المجاورة لبلدي، سورية، ونحذر، في هذا الصدد، من أن آفة الإرهاب سترتد على تلك الحكومات التي ترعى الإرهاب، عاجلا أم آجلا، ولن يفيد تلك الحكومات في شيء أن تسحب الجنسية من إرهابييها أو أن ترفض استعادتهم لمحاكمتهم على جرائمهم في بلدانها هي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة وأؤكد لكم تعاوننا في مواصلة العمل الحيوي الذي تضطلع به اللجنة لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

تأتي مناقشتنا بشأن نزع السلاح العام والكامل في أعقاب بعض الأحداث الهامة التي عقدت خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي اختتم مؤخرا، أي المؤتمر الحادي عشر لتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له. وفيما يتعلق بهذا الاجتماع، أود أن أشير مرة أخرى إلى الكلمات التي وجهها البابا فرانسيس إلى المشاركين في ندوة عقدت عام ٢٠١٧ في الفاتيكان عندما قال:

> ”إن التهديد باستخدام [الأسلحة النووية]، فضلا عن مجرد حيازتها، يجب أن يدان بشدة، إذ أنها وجدت لخدمة عقلية الخوف التي لا تؤثر على الأطراف في النزاع في فحسب، بل على الجنس البشري بأسره.“

ودعا المجتمع الدولي إلى ألا ينخدع بشعور زائف بالأمن ينشأ عن الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بل أن يستند أمنها، كأعضاء في أسرة بشرية واحدة، إلى المبادئ الأساسية للأخوة والتضامن العالميين.

وتنظر اللجنة في طائفة واسعة من المفاهيم والمقترحات المحددة لتحقيق القضاء على الأسلحة النووية. ويحث الكرسي الرسولي على دراستها بالتفصيل بهدف اتخاذ خطوات عملية، وبقدر الإمكان بتوافق الآراء، للتقليل من أهمية الأسلحة النووية في الأمن العالمي من خلال اتخاذ تدابير يمكن التحقق منها من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويحث وفد بلدي الحكومات الحائزة للأسلحة النووية على إعادة النظر في أي خطط لتحديث القدرات النووية، سواء بالنسبة للقذائف أو الطائرات أو الغواصات أو الرؤوس الحربية. فهذه التطورات تنطوي على خطر التوسع في دور الأسلحة النووية في الأمن العالمي، بدلا من الحد منه. وكذلك يحث الكرسي الرسولي بقوة جميع الحكومات المعنية على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حتى تدخل، في نهاية المطاف، حيز النفاذ كمتراس في أمام مواصلة تطوير الأسلحة النووية وكتكملة ضرورية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولا تفتقر الأمم المتحدة إلى المنابر التي يمكن فيها النظر في عناصر نزع السلاح النووي والتفاوض بشأنها. فهيئة نزع السلاح تضع تدابير نزع السلاح النووي والشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي في جدول أعمالها الحالي. وهي في وضع جيد يمكنها من تحقيق أهدافها. وبالفعل فإن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي ستعزز الاستقرار عن طريق حماية أصول الرصد والتحقق التي تساعد على جعل التزامات نزع السلاح تعمل بشكل يُعتمد عليه.

ومما يؤسف له، في الوقت نفسه، أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن لسنوات من الاتفاق على مزيد من الخطوات لدعم إزالة الأسلحة النووية. فعلى عاتق أعضائه تقع المسؤولية الخطيرة المتمثلة في العمل معا للخروج من ذلك المأزق. وقد أدت التوترات المتصاعدة في جنوب آسيا إلى زيادة مخاطر النزاع المسلح بين الجيران المسلحين نوويا. ومن شأن اتفاقات وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أن تساعد على الحد من هذه المخاطر. فجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أعضاء في مؤتمر نزع السلاح. ويمكن للمؤتمر، بمزيد من التصميم، أن يبدأ مفاوضات بشأن الخطوات التي من شأنها أن تنقل العالم إلى نموذج أمني لا يستمر فيه وجود الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضا إجراء مفاوضات بشأن تعديلات القوات التقليدية المتصلة بالأسلحة النووية لأغراض الردع. وتقع القوات النووية والتقليدية على السواء ضمن اختصاص معاهدة عدم الانتشار، التي تطالب مادتها السادسة بتحقيق نزع السلاح النووي في سياق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وفي الختام، أود أن أشيد بالشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، التي يشارك فيها الكرسي الرسولي بصفة مراقب. فهذا الجهد الهام لبناء الثقة، الذي يجري منذ بعض الوقت، يوفر مدخلات لآليات التحقق التي تدعم هدف تعزيز الأمن العالمي من دون الاعتماد على الأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد باميا (دولة فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا أهنئكم بالنيابة عن دولة فلسطين، سيدي الرئيس، علاوة على أعضاء المكتب، على انتخابكم، وأؤكد لكم تعاوننا الكامل.

تؤيد دولة فلسطين البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وتونس، باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/74/PV.3).

يجب حظر جميع أسلحة الدمار الشامل لأن استخدامها يتنافى، في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، مع قواعد القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك المبادئ الأساسية للإنسانية والتمييز. وليس هناك ما يبرر استمرار الحالة الاستثنائية التي تتمتع بها الأسلحة النووية مقارنة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، لا سيما وأنها أخطر أسلحة الدمار الشامل وأكثرها فتكا، فضلا عن أنها الأكثر عشوائية. وإذ أنه لا توجد حالة يمكن أن يكون فيها استخدام الأسلحة النووية متوافقا مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فإن وجودها في حد ذاته غير قانوني. فالإزالة التامة للأسلحة النووية ضرورة أخلاقية وقانونية وحتمية لحمايتنا من التهديد الوجودي والعواقب الإنسانية والبيئية الكارثية التي تشكلها هذه الأسلحة.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية وحده، بل بنزع السلاح النووي كذلك. وكان من المفترض فيها أن تكون نقطة انطلاق نحو نزع السلاح النووي، وليس أمرا واقعا يبرر حيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وقد شُرع في معاهدة حظر الأسلحة النووية للنهوض بهدف نزع السلاح النووي من خلال التنفيذ المباشر

للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، الأمر الذي يجعل الصكين متكاملين.

ودولة فلسطين مصممة على الإسهام في عملية نزع السلاح الدولية، التي تشكل عاملا حاسما لتحقيق السلام الإقليمي والدولي، وهي أحد الأهداف الرئيسية وراء إنشاء الأمم المتحدة نفسها. وتعتز دولة فلسطين، في ذلك الصدد، بأنها شاركت بنشاط في صياغة المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية، التي اعتمدت في عام ٢٠١٧. كما إننا نعتز بانضمامنا إلى الصكوك ذات الصلة التي تحظر أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وفي هذا العام، وقعت دولة فلسطين كذلك اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أمر حاسم بالنسبة للسلم والأمن الدوليين وكذلك للأمن الإقليمي. ولذلك، فهي تهم المجتمع الدولي قاطبة، لا دول المنطقة وحدها. وهي أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، ومن شأنها أن تشكل إسهاما هاما في نزع السلاح النووي. إن اتخاذ إجراءات حازمة قد تأخر كثيرا – بعد مرور أربعة وعشرين عاما على اتخاذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتسعة أعوام من اعتماد خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ – ويجب أن يتم قبل وأثناء مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. ونود التأكيد على المسؤولية الخاصة التي يتحملها مقدمو قرار عام ١٩٩٥ في النهوض بتنفيذه.

ونشدد على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة الأردن، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، ونحث جميع الأطراف على المشاركة بحسن نية في ذلك المؤتمر الشامل، الذي يمكن لجميع دول المنطقة المشاركة فيه، على أن تستند قراراته إلى توافق الآراء. ولا يمكن أن يعزى قرار أحد الأطراف بالنأي بنفسه عن المؤتمر أو مقاطعته إلا إلى سياسة ذلك البلد الطويلة الأمد المتمثلة في عرقلة إنشاء هذه المنطقة، بوصفه الطرف الوحيد في المنطقة الذي يمتلك بصورة غير مشروعة أسلحة نووية ولا يزال يرفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يمكن لأحد أن يدعي أن عقد هذا المؤتمر سابق لأوانه، حيث يُعقد الآن أخيرا، قبل فوات الأوان.

ويساور دولة فلسطين قلق بالغ إزاء التزايد غير المسبوق في إنتاج الأسلحة والاتجار بها على نطاق دولي، بما في ذلك الأسلحة التقليدية، التي يستخدم الكثير منها بصورة عشوائية وغير متناسبة، وهو ما يحدث على حساب أهداف أخرى ملحة، بما في ذلك القضاء على الفقر وتعزيز التنمية. وقد انضمت دولة فلسطين إلى معاهدة تجارة الأسلحة وتتطلع إلى مواصلة التعاون مع جميع الدول الأطراف لكفالة الامتثال لها، بما في ذلك عن طريق التمسك بالحظر الذي تفرضه على نقل الأسلحة التقليدية والذخائر بأنواعها، وكذلك الأجزاء والمكونات، إذا كان من الممكن استخدامها في ارتكاب جرائم وحشية مثل الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بما في ذلك الهجمات الموجهة ضد الأهداف المدنية أو المدنيين المتمتعين بالحماية بتلك الصفة.

كما تؤكد فلسطين مسؤوليتنا المشتركة والجماعية عن الحفاظ على الأماكن الحقيقية والافتراضية التي تمتلكها البشرية جمعاء وحمايتها، بما في ذلك الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. فضمان أن يكون الفضاء الخارجي ساحة آمنة ومأمونة مكرسة للبحث والتطوير وتحقيق تقدمنا الإنساني الجماعي أمر أساسي لتعزيز التعاون الدولي وصون السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، نكرر الإعراب عن دعمنا الكامل لعمل اللجنة وقيادتها، ونحث جميع الدول على اتخاذ إجراءات حاسمة وقائمة

على المبادئ لتحقيق هدفها النهائي المتمثل في إيجاد عالم أكثر سلما واستقرارا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن جامعة الدول العربية.

السيدة العرجا فليتي (جامعة الدول العربية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى لهذه الدورة، وأن أجدد ثقة جامعة الدول العربية في أن حنكتكم وخبرتكم الدبلوماسية ستقود إلى إنجاح أعمال هذه اللجنة، وأن أؤكد في ذات الوقت دعم الجامعة العربية ودولها الأعضاء لكم ولفريق المكتب. ولا يفوتني في هذا المقام أن أضم صوتي إلى البيان الذي ألقاه ممثل الجمهورية التونسية نيابة عن المجموعة العربية (انظر A/C.1/74/PV.3).

تشكل اللجنة الأولى المحفل المتعدد الأطراف الأكثر فاعلية لتحقيق الأهداف والمبادئ والالتزامات المتفق عليها فيما يتعلق بنزع السلاح الشامل والكامل، وكذا التوصل إلى توافق حول كيفية تعزيز الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا الإطار، حرصت جامعة الدول العربية، كمنظمة إقليمية، ولا تزال، على تعزيز تعضيد ما تدعو إليه منظمة الأمم المتحدة من مبادئ وقيم من أجل إقامة وحفظ السلام والأمن والاستقرار الدولي، والذي لا يمكن تحقيقه عالميا إلا من خلال القضاء التام على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، والحد من الأسلحة التقليدية، وتسخير كافة الإمكانات المادية والبشرية الهائلة التي سيتم، لا محالة، توفيرها من أجل تسريع مسار وسبل التنمية.

ولقد عملت جامعة الدول العربية، ومن منطلق حرصها والتزام أعضائها بضمان الأمن والسلم العالميين والإقليميين، على التجسيد الفعلي لنزع السلاح الكامل، بما فيه الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، ليس فقط عبر ما أبدته دولها الأعضاء من تشجيع مستمر لنظام منع الانتشار النووي من خلال العمل على الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإنما أيضا العمل الدؤوب على إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أسوة بباقي المناطق المنشأة في العالم، وانخراطها الدائم وبفعالية في كل محفل إقليمي أو دولي يدعو إلى ذلك، بما فيها الاتفاقيات والمعاهدات العالمية، ومشاركتها الإيجابية والفاعلة والمستدامة في المؤتمرات المتعلقة بنزع السلاح. ولكنه، وللأسف، وفي ظل عدم التزام أطراف إقليمية بذاتها بتنفيذ القرارات والمقررات ذات الصلة بهذا المحفل الأممي، وخاصة تلك المتعلقة بإنشاء المنطقة، فضلا عن تنصل دول أخرى نووية من وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ الالتزامات الدولية للتخلص التام من ترسانتها النووية يجعلنا دائمي القلق من استمرار الإخفاق في تحقيق أي تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها في هذا المجال، ويزيد من مخاوف الفشل في تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن المحافل الدولية المعنية بنزع السلاح مطالبة، أكثر من أي وقت مضى، بمضاعفة مسؤوليتها من أجل إحياء مصداقيتها التي تعد حجر الزاوية في منظومة الأمن الدولي وعدم الانتشار، ولا سيما بعد فشل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ في التوصل إلى وثيقة ختامية في ضوء إقدام ثلاث دول أطراف بالمعاهدة على كسر مبدأ التوافق في الآراء.

وعليه، فإن تبني الدول الأعضاء في الجامعة العربية للقرار ٥٤٦/٧٣ الخاص بعقد مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط ينبغي النظر إليه على أنه مساهمة موضوعية في إنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، خاصة وأن المؤتمر يركز على تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، والوثائق النهائية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط. وفي نفس الوقت، فإن نجاح هذا المؤتمر يعني نجاح الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها الإقليمية والدولية، والتي للأسف ما تنفك

إسرائيل تتنصل منها باستمرار من خلال مواصلة رفضها الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن هذا المنطلق، فإن جامعة الدول العربية تشجع كافة الدول المدعوة على المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بإقامة المنطقة الخالية على تغليب المصالح الدولية والإقليمية على المصالح الفردية الضيقة. وتحث الدول النووية الخمس على القيام بالدور المتوقع منها، وخاصة الدول الثلاث المودع لديها المعاهدة. كما تطالب إسرائيل بإعادة النظر في قرارها بعدم المشاركة في أعمال المؤتمر الذي ستتم أعماله الموضوعية على أساس من التوافق بين دول المنطقة، وفقا للخطط الإرشادية لهيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٩.

إن جامعة الدول العربية، من خلال لجانها الوزارية المختصة في نزع السلاح والأمن الإقليمي ونقاط اتصالها الوطنية لدولها الأعضاء المعنية بمراقبة الأسلحة التقليدية، شددت، ولا تزال تشدد على أهمية تفعيل برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه دون الإخلال بحق دولها المشروع في توفير احتياجاتها من الأسلحة التقليدية. وتؤكد في ذات الوقت على أهمية تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني، الذي يكتسب أهمية متزايدة سعيا منها إلى تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في مجابهة الإرهاب والتطرف العنيف الذي يبدأ من نقطة فقدان السيطرة على تدفق الأسلحة التقليدية للجماعات الإرهابية.

كما ترى أن الفضاء الخارجي ملك مشترك للإنسانية جمعاء، وليس حكرا على دول بعينها دون أخرى. والحفاظ على سلمية استخدامه وسلامته واجب تتقاسمه الأسرة الدولية بأسرها، جيلا بعد جيل. وعليه، فإن أي دعوة أو تحرك لجعله مسرحا لسباق التسلح ومرتعا لتخليص النزاعات أمر مرفوض جملة وتفصيلا. ومن هذا المنطلق، فإن المجتمع الدولي اليوم مطالب بتفعيل جميع الاتفاقات ذات الصلة بالدور الإيجابي الداعي إلى تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة فيه، والعمل على إقرار صك دولي ملزم لحظر التسلح في الفضاء الخارجي ومنع أي سباق تسلح وتطوير تقنياته بغية الهجوم على أجسام خارجية بعينها، بما في ذلك الأقمار الصناعية والمكونات الفضائية. وفي هذا السياق، فقد رحبت جامعة الدول العربية وما تزال ترحب من خلال دولها الأعضاء، بجميع المناقشات المواضيعية لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتوصل إلى عناصر موضوعية لصك قانوني ملزم هدفه الأول حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي، تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٥٠.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن للمراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيد ماردیني (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (*تكلم بالإنكليزية*): سأقرأ نسخة مختصرة من بيان اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وسيكون النص الكامل متاحا على كل من PaperSmart وموقع اللجنة الدولية على شبكة الإنترنت.

وبالنظر إلى المعاناة التي لا توصف أثناء النزاعات المسلحة، ولا سيما في أجزاء من الشرق الأوسط وأفريقيا، كانت الذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ عبرة وتذكيرا بأن هناك حدودا حتى للحروب نفسها. وهي تذكرنا أيضا بأن القانون الدولي الإنساني يتوخى الحذر في حفظ التوازن بين الضرورة العسكرية والضرورات الإنسانية. وزاد الاعتراف أيضا بأنه لا يمكن للاحتياجات العسكرية أن تبرر أبدا استخدام الأسلحة اللاإنسانية أو العشوائية، من تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ويصادف العام المقبل ذكرى أكثر إيلاما – مرور ٧٥ عاما على استخدام الأسلحة النووية لأول مرة في هيروشيما وناغازاكي. وتركت تلك الأحداث المروعة أثرا لا يمحى من ضمير البشرية. وشهدت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال

الأحمر على الدمار الذي لحق بهاتين المدينتين وحجم المعاناة الإنسانية التي لا يمكن تصورها التي سببتها القنابل الذرية، بما في ذلك آثارها الطويلة الأجل للتعرض للإشعاع على عشرات الآلاف من الناجين. وتستند النداءات التي ما فتئنا نوجهها منذ عام ١٩٤٥ لحظر الأسلحة النووية وإزالتها إلى كوننا شاهدا على تلك العواقب الإنسانية الكارثية، وعجزنا عن تقديم المساعدة الإنسانية الكافية لضحايا الهجوم النووي، علاوة على التعارض العام للأسلحة النووية مع القانون الدولي الإنساني.

وتبعث معاهدة حظر الأسلحة النووية الأمل في مستقبل خال من الأسلحة النووية. ولا شك أن حظرها الشامل خطوة هامة وطال انتظارها نحو تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالتوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، تبعث الدول رسالة واضحة مفادها أن أي استخدام لهذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها أو حيازتها أمر غير مقبول من الناحية الإنسانية والأخلاقية والقانونية. وهناك حاجة إلى مثل هذه الرسالة أكثر من أي وقت مضى في عالم يزداد فيه خطر استخدام الأسلحة النووية. ويشير تآكل إطار نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة إلى اتجاه يبعث على القلق العميق من سباق جديد للتسلح النووي.

وسيكون مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ فرصة هامة لتنفيذ الالتزامات الطويلة الأمد بالحد من المخاطر ووقف سباق تسلح نووي جديد وعكس مساره. وقد اعتمدت معاهدة عدم الانتشار استجابة للدمار الذي ستسببه الحرب النووية للبشرية جمعاء. وتحث اللجنة الدولية جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، بغض النظر عن آرائها في معاهدة حظر الأسلحة النووية، على إيجاد أرضية مشتركة بينها في الأساس المنطقي الإنساني الذي حفز على وضع معاهدة عدم الانتشار في المقام الأول.

وربما تكون التطورات العلمية والتكنولوجية، سواء في مجال الحوسبة والذكاء الاصطناعي والروبوتات أو الكيمياء والبيولوجيا وتكنولوجيا المواد، حتمية، بيد أن تسليحها ليس حتميا. وهي خيار يجب اتخاذه على أساس اعتبارات إنسانية وقانونية وعسكرية وأخلاقية. ويجب أن يستند إلى تقييمات واقعية للتكنولوجيات وأثرها الإنساني الفعلي أو المتوقع خلال النزاع المسلح. وفي السنوات الأخيرة، تمكنت الهجمات الإلكترونية المتطورة من عرقلة توفير الخدمات الضرورية للسكان المدنيين، من قبيل الرعاية الصحية والكهرباء وشبكات الإمداد بالمياه. وفي عالمنا هذا الذي يزداد فيه استخدام التكنولوجيا الرقمية، تفيد التقارير بأن هذه الهجمات أصبحت أكثر تواترا بينما أصبحت عواقبها أكثر خطرا.

وتسلم اللجنة الدولية بأن الخصائص الفريدة للفضاء الإلكتروني تثير الشكوك في تفسير قواعد القانون الدولي الإنساني وتطبيقه. وستنشر اللجنة الدولية قريباورقة موقف بشأن القانون الدولي الإنساني والعمليات الإلكترونية أثناء النزاع المسلح لتقديمها إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي. ونرحب بالعمل الهام الذي تؤديه تلك الهيئات ونحثها على التشديد على أن القانون الدولي الإنساني يفرض قيودا على استخدام العمليات الإلكترونية أثناء النزاعات المسلحة. ولا يعني ذلك احتمال عدم الحاجة إلى وضع قواعد جديدة. ولئن كانت ثمة حاجة إلى وضع قواعد جديدة، فينبغي أن تستند إلى القانون القائم وتعززه.

وينشأ قلق اللجنة الدولية إزاء نظم الأسلحة الذاتية التشغيل، بما فيها التي تشمل الذكاء الصناعي والتعلم الآلي، إلى مسألة فقدان السيطرة البشرية على استخدام القوة، ما يشكل

خطرا جسيما على الأشخاص المحميين في النزاعات المسلحة – أي المدنيين والمقاتلين الذين توقفوا عن القتال، علاوة على مخاطر انتهاكات القانون الدولي الإنساني وإثارة شواغل أخلاقية كبرى تتعلق برهن قرارات الحياة والموت لأجهزة الاستشعار والبرمجيات الحاسوبية. وبالنظر إلى الخصائص المحددة لنظم الأسلحة الذاتية التشغيل، التي تختار الأهداف وتهاجمها دون تدخل بشري، والمسائل القانونية والأخلاقية الفريدة التي تثيرها، تواصل اللجنة الدولية دعوة الدول الأعضاء في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل إلى وضع حدود لذاتية تشغيل تلك النظم. وندعو الدول إلى تحديد نوعية التحكم البشري اللازم لكفالة الامتثال للقانون الدولي الإنساني ومستوى قبوله الأخلاقي.

ومع تزايد خوض الحروب الحضرية، تشعر اللجنة الدولية بالجزع من الضرر المباشر وغير المباشر الذي يلحق بالمدنيين من جراء استخدام الأسلحة المتفجرة ذات النطاق الواسع الأثر في المناطق المأهولة بالسكان. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، وجه رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمين العام للأمم المتحدة نداء مشتركا إلى الدول وجميع الأطراف في النزاعات المسلحة لتجنب استخدام هذه الأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان، بسبب ترجيح أن تكون لها آثار عشوائية كبيرة. وحثا الدول على اعتماد سياسات وممارسات لتعزيز حماية المدنيين وتيسير الامتثال للقانون الدولي الإنساني أثناء الحروب الحضرية. وترحب اللجنة الدولية بجميع الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية، ولا سيما مؤتمر فيينا المعني بحماية المدنيين في الحروب الحضرية، الذي استضافته النمسا مؤخرا، حيث أعربت كثير من الدول عن تأييدها الثابت لصياغة إعلان سياسي لمعالجة الضرر الذي يلحق بالمدنيين من جراء الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ومن شأن الإعلان السياسي أن يكون أداة قوية لتحقيق تقدم ملموس، شريطة أن يتضمن التزامات قوية لا لبس فيها بتغيير السلوك ووضع حد لزيادة الوفيات والمعاناة بين المدنيين.

وأخيرا، تحث اللجنة الدولية الدول على اغتنام فرصة المؤتمرين الاستعراضيين المقبلين لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في الشهر المقبل واتفاقية الذخائر العنقودية في عام ٢٠٢٠، اللذين ترأسهما النرويج وسويسرا على التوالي، للانضمام إلى معاهدتي القانون الدولي الإنساني المهمتين هاتين. ومن شأن وفائهما بالوعد بإيجاد عالم خال من الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية أن ينقذ أرواح الأشخاص وأطرافهم فضلا عن توفير سبل العيش لهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في قائمة المناقشة العامة. وتستمع اللجنة الآن إلى بيانات ممثلي المنظمات غير الحكومية. وأرجو من جميع المتكلمين أن يتفضلوا بإيجاز بياناتهم وألا تتجاوز ثلاث دقائق.

وتمشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لنتمكن من الاستمرار في إطار غير رسمي.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٣٥

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى مدتها ١٠ دقائق والثانية خمس دقائق.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد تأخرت إلى حد ما في طلب هذا الحق في الرد، لأنني أريد أن أرد على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة في الأسبوع الماضي (انظر A/C.1/74/PV.3) والذي اقترح فيه أن يمارس الوفد الروسي نفوذه على السلطات السورية لضمان امتناعها عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وأود أن أذكّر زملائنا الأمريكيين بأن الاتحاد الروسي هو الذي بدأ في عام ٢٠١٣ في نزع السلاح

الكيميائي في سورية. ونحن من تمكننا من إقناع الحكومة السورية بالانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، شارك بلدنا بنشاط في العمليات الدولية لتدمير ترسانة سورية من الأسلحة الكيميائية، وبالتالي قدم إسهاما جادا وهاما في حل تلك المسألة المعقدة. وأود أيضا أن أذكرهم بالظروف الصعبة التي جرى فيها تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، أي الحرب الفعلية التي كانت تجري في معظم أنحاء سورية. وفي هذا الصدد، وبفضل المساعدة الروسية على وجه التحديد، تمكنت سورية من تخليص نفسها من أحد أخطر أنواع الأسلحة شديدة التدمير. وقد تمكنت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من تأكيد هذه الحقيقة، ذات الأهمية البالغة للمنظمات الدولية والإقليمية.

ولذلك، فقد دهشنا للبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، المقتنع بأن السلطات السورية تستخدم الأسلحة الكيميائية. لكن هذا الاقتناع أقرب إلى اعتقاد أعمى بصحة استنتاجاتها وحياد وموضوعية وثائق وتقارير الهيئات المشاركة في التحقيق في الحوادث الكيميائية في سورية. وهذا الاعتقاد الأعمى يمنع الولايات المتحدة من التحليل الموضوعي للمعلومات الواردة في تلك التقارير ومن النظر في آراء وتقييمات أخرى بديلة لعمل الهيئات الدولية ذات الصلة والمعلومات التي جمعتها.

وأود أن أشير بشكل منفصل إلى أن الاتحاد الروسي قد أشار مرارا إلى مدى أهمية الإبقاء على تسلسل العهدة في جمع الأدلة في حالات استخدام الأسلحة الكيميائية، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما أشرنا مرارا إلى أن تسلسل العهدة قد انتُهك بانتظام في إعداد التقارير التي تم على أساسها استخلاص استنتاجات بعيدة المدى بشأن استخدام السلطات السورية للأسلحة الكيميائية. ويستند جزء من العمل المتعلق بالحالات الفردية لاستخدامات المواد الكيميائية الضارة في سورية الآن إلى أدلة متناقضة ومشكوك فيها وغير معقولة في بعض الأحيان قدمت في سياق عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ولتوفير الوقت، لن أتكلم عن شرعية تلك الهيئة، التي أنشئت بناء على إلحاح من جانب الولايات المتحدة وحلفائها. وسأشير ببساطة إلى أن لدينا شكوكا كبيرة بشأن موضوعية ونزاهة فريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي يبدأ أنشطته على أساس قواعد مشكوك فيها إلى حد كبير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اعتقاد الولايات المتحدة الذي لا يتزعزع بإدانة السلطات السورية يمنع زملاءنا الأمريكيين من قبول الأدلة التي تقدمها روسيا وسورية والخبراء المستقلون، أي المعلومات المتعلقة بالمنظمات الإرهابية التي تتخذ من سورية مقرا لها والتي حصلت على إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والمواد والمكونات المستخدمة في صنع الأسلحة الكيميائية. ولا تزال معلوماتنا عن أعمال الاستفزاز التي يخطط لها الإرهابيون الذين يستخدمون مواد كيميائية خطرة أو أسلحة كيميائية تتعرض للتجاهل.

وأود أن أشدد على أننا، شأننا شأن المجتمع الدولي بأسره، نعتبر استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاكا خطيرا للغاية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونعتقد أن مرتكبي هذه الأعمال الوحشية ينبغي أن يخضعوا للمساءلة عنها. غير أننا نطلب من الولايات المتحدة أن تتناول هذه المسائل بموضوعية وحياد، والأهم من ذلك بدقة. وفي نهاية المطاف، يمكن أن يكون لإجراء التحقيقات والتوصل إلى أي استنتاجات على أساس نتائجها عواقب وخيمة على الأبرياء. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والقرارات المتخذة لإنشائها تتعارض مع سلطة مجلس الأمن. وينبغي للولايات المتحدة، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، أن تفهم حجم المسؤولية التي تنطوي عليها هذه القرارات البعيدة الأثر، وينبغي وجود نهج موضوعي حيثما يجري التحقيق

في الحوادث الكيميائية وتأكيدات بأنه يجري الوفاء بجميع الالتزامات الواردة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة وسأتوخى الإيجاز. إن الحقيقة هي أن سورية لم تقدم بعد بيانا كاملا عن تدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية. وسأواصل بقوة حث زميلي الروسي على بذل جهد أكبر لإقناع سورية بأن تكون أكثر صراحة من حيث الأرقام في هذا الصدد. لقد استخدمت سورية مرارا وتكرارا الأسلحة الكيميائية ضد شعبها. وهذه حقيقة. ولم يعد هناك أي سبب لمناقشة ذلك. وأخيرا، أود أن أشير إلى أنه أصبح من الواضح خلال العام الماضي أن سورية ليست الدولة الوحيدة التي استخدمت الأسلحة الكيميائية في انتهاك لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): يفاجئنا كل مرة ممثل الولايات المتحدة بالطريقة التي يتحدث بها عن اقتناعه وتوجيه الاتهامات الباطلة إلى بلدي سورية. إن الحقائق الوحيدة والمعروفة لدى الجميع في العالم هي استخدام الولايات المتحدة للسلاح النووي والسلاح البيولوجي والسلاح الكيميائي، إضافة إلى استخدامها العديد من الأسلحة المحرمة دوليا، كالفوسفور الأبيض، التي استخدمتها ضد المدنيين في بلدي. هذه هي الحقيقة الوحيدة الموجودة أمام الجميع.

أما أنه يوجد استخدام للمواد الكيميائية كسلاح على أراضي الجمهورية العربية السورية فهذا صحيح، ونحن ندينه. ولكن السؤال هنا: كيف حصل الإرهابيون على السلاح الكيميائي ومن دربهم على استخدامه؟ لقد زودنا مجلس الأمن، الذي يضم الولايات المتحدة بصفتها عضوا دائما فيه، كما أشرنا في بياناتنا السابقة إلى وجود خبراء من الولايات المتحدة داخل الأراضي السورية وفي أراضي دول مجاورة يقومون بتدريب الإرهابيين على استخدام وخلط السلاح الكيميائي.

ولعل من المفارقة أن الإدارات الأمريكية، قد قررت أن تعمل بما يسمى،

(تكلم بالإنكليزية)

تحقيق التوازن بين الجنسين،

(تكلم بالعربية)

حيث أرسلت منذ ثلاث سنوات خلال شهر أيلول/سبتمبر [عام ٢٠١٦]، خبيرتين في المواد الكيميائية إلى سورية، خرجتا من سورية بالضبط بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر وغادرتاها إلى أراضي دولة مجاورة. وقامتا خلال وجودهما على الأراضي السورية بتلقين ومساعدة إرهابيين من جبهة النصرة وإحدى المجموعات التابعة لهم على خلط واستخدام المواد الكيميائية. هذه حقائق ونحن أوردناها، وكنا قد قلنا لهم إننا مستعدون لتقديم الأسماء، لا بل والصور.

إن الإدارة الأمريكية أو الإدارات الأمريكية المتعاقبة هي من يشرف على الإرهابيين من خلال نقلهم للمواد الكيميائية السامة، سواء إلى داخل الأراضي السورية أو من منطقة يسيطر عليها الإرهابيون إلى منطقة أخرى، لا بل ويشاركون عند حصول الإرهابيين على مجموعات كبيرة، وفي إحدى المرات حصلوا فيها على ٥٠ صاروخا مزودا برؤوس كيميائية، شاركوا في عملية التقسيم وكيف سيتم توزيعها وإلى المناطق التي نُقلت إليها، أي إلى المجموعات الإرهابية وأي منها سيأخذ خمسة صواريخ ومن سيأخذ سبعة صواريخ أو من سيأخذ ١٥ صاروخا. هذا كان أحد الأدوار التي قاموا بها.

إضافة إلى ذلك، تشرف الإدارات الأمريكية على عمليات تصوير وفبركة الأحداث الكيميائية بهدف توجيه الاتهامات إلى الجيش العربي السوري وتشويه صورة الحكومة السورية، كما فعلوا في عام ٢٠١٨. وما خروج التقرير الهندسي لأحد

موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والذي يُدعى أيان هندرسون، والذي فند فيه الحادثة المزعومة في دوما في سورية في نيسان/أبريل ٢٠١٨، إلا دليل واضح على الفبركات التي استخدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من أجل شن عدوان آثم ضد بلدي. هذه هي الحقائق، وليس كما يدعي ممثلو الإدارة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتكلم بإيجاز. هذا ليس سوى يوم آخر في اللجنة الأولى، نستمع فيه إلى مزيد من الأكاذيب من ممثل النظام السوري. إن الإرهابيين الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية في سورية هم أولئك الموجودون في السلطة في دمشق، وستتم محاسبتهم في نهاية المطاف. ولذلك، فإنني أشجع من يساعدون سورية ويدعمونها على إنهاء دعمهم لذلك النظام. وإذا لم يفعلوا ذلك، فإن التاريخ سيحكم عليهم وفقا لذلك. أخيرا، اتهم الممثل السوري الولايات المتحدة بالتشهير بالحكومة في سورية. إننا لسنا بحاجة إلى تشويه صورة النظام السوري. فقد قام النظام بعمل في هذا الصدد أفضل مما كان يمكننا القيام به.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إنني مضطر لأخذ الكلمة مرة أخرى لأقول إن الاتحاد الروسي يدير سياسته الخارجية على أساس مبادئ التعاون والتآزر مع البلدان الشريكة على قدم المساواة واحترام مصالح تلك البلدان، وليس على مبدأ الضغط على الآخرين، كما هو الحال في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وإذا أرادت الولايات المتحدة، يمكنني أن أخاطب ممثلي الجمهورية العربية السورية هنا في هذه القاعة وأن أدعوهم إلى التعاون الوثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية ومع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية من أجل تبديد جميع المخاوف بشأن كل من الملف الكيميائي السوري وجميع الادعاءات التي أثيرت فيما يتعلق بالحوادث الكيميائية في سورية على مدى السنوات القليلة الماضية. ولكنني لن أفعل ذلك لسبب واحد بسيط. فمنذ انضمامها إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أبدت سورية باستمرار استعدادها للتعاون بأمانة وصراحة وبشكل كامل مع المنظمة من أجل معالجة جميع القضايا القائمة أو الناشئة المتصلة بالملف الكيميائي السوري. وبالتالي، فإن دعوتي لن تضيف أي قيمة.

إن السلطات السورية تبذلون كل ما في وسعها لتأكيد أن سورية طرف نزيه وموضع ثقة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. والعقبة الوحيدة أمام حل المسائل المتعلقة بالملف الكيميائي السوري هي سياسة التلاعب بقيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تمارسها الولايات المتحدة والتي شهدناها على مدى السنوات القليلة الماضية، والتي يشكل الهجوم الكيميائي في دوما مثالا واضحا عليها. وقد قدم الاتحاد الروسي أدلة موثوقة ولا جدال فيها على حقيقة أن الحادثة مصطنعة. ومع ذلك، رفضت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بتوجيه من الولايات المتحدة، النظر بشكل موضوعي ونزيه في المعلومات التي قدمناها فيما يتعلق بالأدلة التي لا جدال فيها والتي تبين أن الحادثة كانت مصطنعة. وفي رأينا، فإن هذا هو أحد الأسباب الرئيسية لتعاملنا الآن مع الملف الكيميائي السوري في لاهاي وهنا منذ سنوات عديدة.

السيد هوانغ (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): لقد ترددت في الدخول في هذه المناقشة، ولكن لأن ممثل الجمهورية العربية السورية أشار إلى بلدي، فإنني أشعر بأنني مضطر للرد. وسأكون مختصراً، حيث قلت إلى حد كبير كل ما يجب قوله خلال المرة الأخيرة التي أتيحت لي فيها الفرصة للتعبير عن وجهة نظري فيما يتعلق بهذا الموضوع.

باختصار، نعلم جميعًا أن بلدًا واحدًا هو سورية، تدعمه دولة أخرى عضو دائم في مجلس الأمن. وتسعى هاتان الدولتان لإغلاق الملف السوري وإغلاق الملف الخاص باستخدام الأسلحة

الكيميائية في سورية. ولم تنجحا. ولذلك، فهما تحاولان اختراع خطاب جديد وإعادة كتابة التاريخ. وكما قال زميلي، ممثل الولايات المتحدة، فإن من الواضح أن التاريخ سيحكم على مرتكبي هذه الجرائم بقسوة، ولكن التاريخ سيحكم أيضًا على أولئك الذين تستروا على تلك الجرائم، سواءً من الناحية العملياتية أو السياسية، داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن وجميع المحافل الأخرى التي ستتعامل مع هذه القضية.

وفيما يتعلق بحياد التحقيقات التي أجرتها مختلف المنظمات، ولا سيما منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، فإن آليتي التحقيق هاتين استندتا عند إعداد وكتابة تقاريرهما إلى منهجية صارمة للغاية وطبقتا أعلى المعايير التقنية الممكنة. ولم يشكك أي طرف، عدا حفنة من البلدان، في الحياد الذي يشكل أساس عملهما. ولم يشكك أي طرف في الكفاءة المهنية المضمونة لتحقيقاتهما. وما حدث هو أنه في نهاية عام ٢٠١٧، عندما أصدرت آلية التحقيق المشتركة تقريرًا (S/2017/904، المرفق) يعترف بمسؤولية النظام السوري عن هجومين في سورية، رفض أحد أعضاء مجلس الأمن، ولم يكن ذلك من قبيل المصادفة، تجديد ولاية هذه الآلية لإسناد المسؤولية. وهذه هي المرحلة التي وصلنا إليها الآن. ولم تكن الولايات المتحدة وحدها التي دعمت تنفيذ آلية المساءلة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بل قام بذلك بلدي أيضا. وأراد عدد كبير من البلدان – بل غالبية الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية – منح منظمة حظر الأسلحة الكيميائية القدرات اللازمة والضرورية لتحديد المسؤولية عن الهجمات الكيميائية.

عندما نتحدث عن عدم الامتثال لالتزاماتنا بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فماذا نعني؟ لأنني أعتقد أننا يجب أن ننظر إلى الحقائق الكامنة وراء الكلمات. إننا نتحدث عن المئات الذين عانوا من آلام مبرحة وغير محتملة جراء استخدام غاز الأعصاب والكلور على نطاق واسع، والذي لم يقتل أعدادا كبيرة من الناس – من المدنيين والنساء والأطفال – فحسب، ولكنه أسفر أيضًا عن تبعات بالنسبة للمدنيين الذين سيكابدون طوال حياتهم، وبسبب سورية، آثار استخدام هذا السلاح الذي لا يُطاق، والذي ظل حتى وقت قريب نسبيا من المحرمات بالنسبة للمجتمع الدولي.

وهذا ما وصلنا إليه اليوم، ويدعو بلدي إلى إنشاء شراكة لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، وأعتقد أن ضميرنا الإنساني وضمير المجتمع الدولي حاضران، ويفهمان هذا التوجه. وسيستغرق ذلك بعض الوقت، ولكن مهما طال الوقت، فمن الواضح أنه سيتم تقديم مرتكبي هذه الجرائم عاجلاً أم آجلاً إلى السلطات ذات الاختصاص، لأن هذه الأفعال تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): بالنسبة للادعاءات التي أشار إليها ممثل النظام الحاكم في الولايات المتحدة، نقول بأن بلدي، سورية، نفذ كامل التزاماته بموجب انضمامه إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. أما المواضيع الأخرى المتعلقة بالإعلان السوري، فهذه مسائل فنية تجري مناقشتها في لاهاي.

ويكفي ممثل النظام الحاكم في الولايات المتحدة، وهو قبل غيره يعلم، سياسة الخداع والكذب والافتراءات التي تتبعها الإدارات الأمريكية، وسأقول له بأن أحدا لم ولن ينسى كذبة أسلحة الدمار الشامل التي أدت إلى غزو العراق ونتج عنها دمار في منطقتنا ونشأت بسببها تنظيمات إرهابية، رعتها في الواقع الإدارات الأمريكية. ولعل الجميع يذكرون ما صدر عن مسؤولين أمريكيين حول انخراط الولايات المتحدة في دعم الإرهابيين، لا وبل في إنشائهم كتنظيمات إرهابية. ولعله من المؤسف حقا أن دولة كالولايات المتحدة تستخدم في سياستها الخارجية الجماعات الإرهابية لتنفيذ مخططاتها تجاه دول بعينها.

أما فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبتها العديد من الإدارات الأمريكية، ولا يمكننا أن نسمي الجميع، فسنكون بحاجة إلى مئات السنين الضوئية، وليست السنوات العادية، لمحاكمتهم ومحاسبتهم على الجرائم التي اقترفوها وقتلوا فيها الأبرياء في أنحاء العالم. ويمكن لأي شخص يستطيع تصفح الإنترنت أن يرى الأكاذيب والادعاءات التي استخدمتها إدارات الولايات المتحدة لشن العدوان تلو الآخر في العالم. وهذه حقائق موثقة من قبل الأمريكيين قبل الغربيين.

وفيما يتعلق بما أشار إليه ممثل النظام الفرنسي، فإن على نظامه أن يتوقف عن إرسال الخبراء الكيميائيين الفرنسيين – ناهيك عن الإرهابيين، طبعا – لمساعدة الإرهابيين في الأراضي السورية. يتعين عليه التحقيق مع وزير خارجيته السابق لورون فابيوس لتورطه في حادثة الأسلحة الكيميائية التي وقعت في الغوطة الشرقية في عام ٢٠١٣.

أما بشأن الآلية التي انتهت وقضى عليها الزمن، والتي كانت تعمل تحت إدارة كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، فإن تلك الآلية سيئة الصيت قد انتهت وولت بسبب إخلالها بأعمالها، بل وإخلالها بالمبادئ التي وضعتها هي نفسها لأعمالها، والتي كانت عبارة عن أداة سياسية فحسب استخدمتها تلك الدول.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا لمقرر اللجنة، سنستمع الآن إلى إحاطة يقدمها سعادة السفير كنوت لانغلاند، ممثل النرويج، رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. أرحب بالسفير لانغلاند في اجتماعنا. وبعد بيانه، ستتحول اللجنة إلى أسلوب غير رسمي يتيح للوفود فرصة طرح الأسئلة.

أعطي الكلمة الآن للسفير لانغلاند.

السيد لانغلاند (النرويج) (رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي) (*تكلم بالإنكليزية*): اتخذت الجمعية العامة قبل ثلاث سنوات القرار ٦٧/٧١ بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، الذي أكد أن التحقق من نزع السلاح النووي، وإن لم يكن غاية في حد ذاته، لا يزال مهما لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ودعا القرار إلى تعزيز التعاون بين الدول من أجل النهوض بالتحقق من نزع السلاح النووي. وطلب كذلك من الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وأخيرا، طلب من الأمين العام أن ينشئ فريقا من الخبراء الحكوميين يصل عدد المشاركين فيه إلى ٢٥ مشاركا، على أساس توزيع جغرافي عادل، للاجتماع في جنيف في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ لما مجموعه ثلاث دورات مدة كل منها خمسة أيام. ولاية فريق الخبراء الحكوميين، بموجب القرار، هي النظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وعلى نحو أدق، صدرت تعليمات للفريق بالنظر في الدور العام للتحقق من نزع السلاح النووي في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وطُلب منه كذلك أن يستفيد من تقرير الأمين العام عن آراء الدول الأعضاء بشأن التحقق من نزع السلاح النووي (A/72/304)، الذي أصبح متاحا في خريف عام ٢٠١٧. وفي نهاية عام ٢٠١٧، اختار الأمين العام ٢٥ خبيرا حكوميا. وعُقدت الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكوميين في أيار/مايو ٢٠١٨ والثانية في تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام، واختتم فريق الخبراء الحكوميين أعماله في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

ونُظمت حلقتا عمل غير رسميتين في ويلتون بارك، في إنكلترا، الأولى تحضيرا للدورة الأولى لفريق الخبراء الحكوميين والثانية بعد ذلك بعام، تحضيرا للدورة الختامية للفريق. وقدمت إحاطة للجنة الأولى بأعمال فريق الخبراء الحكوميين في العام الماضي (انظر

A/C.1/73/PV.11)، وأُبلغ مؤتمر نزع السلاح في جنيف كذلك. وقد مكنتنا الدورة الأولى للمجموعة من تبادل الآراء بصورة عامة بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وكانت المناقشات ثرية. وشدد عدد من المشاركين على فوائد النهوض بالتحقق من نزع السلاح النووي، في حين ذكّر آخرون الفريق بالمخاطر التي يشكلها إشراك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في التحقق من نزع السلاح النووي. وأكد البعض أن من الممكن استخدام التقنيات والمنهجيات للتغلب على تلك التحديات. واستفاد الفريق أيضا من عدد من العروض عن التجارب السابقة ذات الصلة. وكما سترى اللجنة، يتضمن التقرير النهائي (A/74/90) موجزا – صيغ تحت مسؤوليتي الخاصة – للعرض المتعلق بالتجربة السابقة في مجال التحقق.

كما كرست الدورة الأولى وقتا طويلا للمبادئ. وقد كانت نقطة الانطلاق هي المبادئ العامة الـ ١٦ للتحقق التي حددتها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٨٨ (A/51/182/Rev.1). وتدارس فريق الخبراء الحكوميين المبادئ من أجل تقييم أهميتها للتحقق من نزع السلاح النووي في ضوء الخبرة المكتسبة على مدى السنوات الثلاثين الماضية. وقد تم السعي إلى تحقيق ذلك بتعمق في الدورتين الثانية والثالثة لفريق الخبراء الحكوميين. وشملت المناقشة كذلك فهما مفاهيميا للتحقق من نزع السلاح النووي.

وركزنا، في الدورة الثانية، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، على ثلاثة جوانب للتحقق من نزع السلاح النووي. وتساءلنا عما يمكن أن يشكل تحققا فعالا وكافيا وكيف ينبغي لنا أن نمضي قدما في ذلك وإلى أي مدى يمكننا استخلاص الدروس من التجارب السابقة ومن الذي سيضطلع بالتحقق، بما في ذلك الأدوار والوظائف الممكنة لتنفيذ ودعم مختلف مراحل التحقق من نزع السلاح النووي. وقُدم عدد من ورقات العمل بشأن هذه الجوانب الثلاثة تحضيرا للدورة الثانية. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن العديد منها كان ورقات مشتركة شارك فيها عدد من الأعضاء من مختلف المناطق. وقد شكلت ورقات العمل مناقشتنا في دورة تشرين الثاني/نوفمبر، حيث تمكنا من زيادة صقل فهمنا المفاهيمي لما يمكن أن يشكل تحققا فعالا من نزع السلاح النووي، فضلا عن المبادئ التوجيهية.

غير أن من السابق لأوانه الحديث عن التوافق في الآراء. ونظرنا في إمكانية استخلاص دروس معينة من التجارب السابقة. وألقينا نظرة متعمقة على نوع وظيفة الدعم المؤسسي التي قد يكون مطلوبا للتحقق من نزع السلاح النووي وما هي القدرات التي سنحتاج إليها. وشدد عدد من أعضاء الفريق على مسألة بناء القدرات في ذلك السياق. وقد كان الموضوع الآخر الذي أدى إلى تبادل كبير للآراء هو كيف يمكننا أن نستعد على نحو أفضل لأي معاهدات مقبلة. وأشار بعض الأعضاء إلى أن تجربة فريق الخبراء العلميين في عملية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جديرة بالاستكشاف.

وقد كرست الدورة الثالثة إلى حد كبير لإعداد التقرير المقدم إلى الجمعية العامة. لقد كان أسبوعا محموما مع اجتماعين ليليين طويلين. إنني ممتن للمرونة التي أبداها أعضاء فريق الخبراء الحكوميين الذين كانوا على استعداد للتضحية باستراحات العشاء والقهوة ولقضاء أمسيات طويلة في قصر الأمم في جنيف. وقد أثمرت مرونتهم. وتمكنا في نهاية المطاف من الاتفاق على التقرير، الذي ينقسم إلى ثلاثة فروع رئيسية. الأول يعكس مجموعة الآراء المعرب عنها في فريق الخبراء الحكوميين. وينتقل الثاني إلى نقاط الالتقاء الممكنة ويشمل أيضا المبادئ المقترحة. بعد ذلك سنعرض استنتاجاتنا، وأخيرا، توصياتنا، وأود أن أشاطر الجميع بعض تلك النتائج. لقد تمكن فريق الخبراء الحكوميين من تحديد المبادئ التوجيهية الممكنة للتحقق من نزع السلاح النووي واقترح المبادئ التالية، وهي مجرد اقتراحات.

أولا، ينبغي أن يكون التحقق من نزع السلاح النووي متفقا مع القانون الدولي والمبادئ المبينة في الوثيقة الختامية

للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (د-إ ١٠/٢) ومبادئ التحقق التي حددتها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٨٨. ثانيا، ينبغي أن تقرر الأطراف في المعاهدات المحددة تدابير التحقق من نزع السلاح النووي، وينبغي أن يكون لجميع الأطراف في هذه المعاهدات حق متساو في إنشاء أنشطة التحقق والمشاركة فيها. ثالثا، يجب أن يكون التحقق من نزع السلاح النووي متفقا مع الالتزامات القانونية الدولية المنطبقة المتعلقة بعدم الانتشار، ومتطلبات السلامة والأمن الوطنيين، والحاجة إلى حماية المعلومات الحساسة. رابعا، يجب أن يكون التحقق من نزع السلاح النووي فعالا في كفالة امتثال الأطراف للالتزامات بموجب المعاهدة ذات الصلة، مع مراعاة الحاجة إلى الكفاءة في استخدام الموارد المالية والبشرية وغيرها من الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون أحكام التحقق من نزع السلاح النووي في سياق معاهدة محددة واضحة فيما يتعلق بالتزامات الأطراف المعنية. وبعد ذلك، يجب أن يكون نظام التحقق من نزع السلاح النووي في المستقبل غير تمييزي ضد البلدان الأطراف في المعاهدة. وأخيرا، ينبغي أن تتوافق ترتيبات التحقق المرضية لجميع الأطراف المعنية مع مقاصد ونطاق وطبيعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن نزع السلاح النووي.

وسأقرأ الآن استنتاجاتنا.

”إن النهوض بنزع السلاح النووي مهمة مستمرة، وثمة حاجة إلى مواصلة الدراسة الدولية للمسألة من جميع جوانبها، بما في ذلك التحقق.

”والتحقق ضروري في عملية نزع السلاح النووي وفي تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

”سيتحدد دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي على أساس كل حالة على حدة في سياق المفاوضات المتعلقة بالاتفاقات الملزمة قانونا في مجال نزع السلاح النووي.

”إن وجود نظام تحقق موثوق به تثق فيه جميع الدول سيكون أمرا أساسيا للحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية.

”ويمكن لتدابير بناء الثقة أن تكمل ترتيبات التحقق من نزع السلاح النووي بين الأطراف المنفذة لمعاهدة محددة“. (A/74/90، الصفحة ١٤)

وأخيرا، أوصى الفريق بأن تنظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك الأجزاء ذات الصلة من الآلية الدولية لنزع السلاح، وفقا لولاية كل منها، في التقرير وفي الأعمال الأخرى المتصلة بدور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، مع أخذ التقرير في الاعتبار. ولم يكن من الواضح أن فريق الخبراء الحكوميين سيتمكن من الموافقة على التقرير. وقد تمكنا من القيام بذلك لأننا جميعا على استعداد لتقديم التنازلات اللازمة. وسلم فريق الخبراء الحكوميين بأن العمل المتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي عملية مستمرة، وقُدم هذا الأسبوع مشروع قرار بشأن إمكانية المتابعة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة مدللي (لبنان).

وأود أيضا أن أشاطركم بعض الملاحظات الشخصية. أولا، أقدر المشاركة البناءة لأعضاء فريق الخبراء الحكوميين. لقد عملنا على أساس الاسم الشخصي في جو جيد وجماعي. وفي نهاية عملنا أجرينا مناقشة مستفيضة للبعد الجنساني. وأراد البعض أن ندرجه في التقرير بينما لم يوافق آخرون على ذلك. وفي النهاية، وعدت بإثارة المسألة في عرضي الشفوي أمام اللجنة الأولى. والواقع أن ثلاثة بلدان فقط – الأرجنتين وإندونيسيا والمكسيك – عينت خبيرات في الفريق. وآمل، وأنا أعرب عن رأيي الشخصي، أن يكون التكوين الجنساني لفريق الخبراء الحكوميين المقبل المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي أكثر توازنا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق للمساعدة القيمة التي تقدمها سيلفيا مركوغليانو، من مكتب الأمم المتحدة لشؤون

نزع السلاح في جنيف، والخبيران الاستشاريان أنيت شابر وويلفريد وان، من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ويورن أوزموندسن، الذي نسق فريق الدعم النرويجي وخلفني في منصب المبعوث الخاص للنرويج لشؤون نزع السلاح.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات أو تعليقات بشأن الإحاطة التي استمعنا إليها للتو.

السيدة وود (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعتقد أن تمكن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع الهام يثبت لنا أن للعمل التعاوني قيمة حقيقية فيما يتعلق بالتحقق وأنه لا يزال لدينا الكثير مما ينغي القيام به. وأود أيضا أن أشكر الرئيس على أفكاره الشخصية بشأن أهمية التنوع والإدماج في أي عملية مقبلة. ولقد تابعت باهتمام تعليقاته بشأن بناء القدرات، وفي المستقبل، سأتابع باهتمام أيضاً آراء الرئيس بشأن الكيفية التي يمكننا بها النهوض ببناء القدرات بطريقة تشرك طائفة أوسع من البلدان. فهل يمكن لفريق خبراء حكوميين آخر في المستقبل أن يتيح فرصاً لتعزيز بناء القدرات؟ وهناك الكثير من المناقشات حول التثقيف في مجال نزع السلاح. وأتساءل كيف يمكن للتحقق من نزع السلاح النووي أن يثري المناقشة عن طريق زيادة الوعي بأهمية التحقق وتعقيده.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لدي سؤالان لرئيس فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. أود أولا أن أشكره على إحاطته الإعلامية الممتازة عن عمل الفريق وتقريره (A/74/90) وعلى التوصيات الواردة فيه.

سؤالي الأول هو أن الاتحاد الروسي، لدى مناقشة هذه المبادرة، أعرب عدة مرات عن قلقه إزاء إمكانية إحالة معلومات حساسة في إطاره إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو احتمال تسريب هذه المعلومات الحساسة، مما سيتعارض مع المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيكون من المفيد الاستماع إلى تعليقات الرئيس بشأن ما إذا كانت هذه المسألة قد نوقشت في الفريق، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي التوصيات أو التدابير التي توصل إليها ويمكنها أن تحول دون وقوع هذه السيناريوهات. ذلك هو سؤالي الأول.

وسؤالي الثاني – وأعتذر عن كل هذا التأخير – يتعلق بأحد المبادئ الرئيسية الواردة في التقرير بشأن التحقق النووي. وسأقرأه باللغة الإنكليزية.

(تكلم بالإنكليزية)

”ينبغي أن تبت الأطراف في معاهدات معينة في تدابير التحقق من نزع السلاح النووي“ (A/74/90، الفقرة ٣٨).

(تكلم بالروسية)

وبالإضافة إلى ذلك، يذكر التقرير في استنتاجاته ما يلي:

(تكلم بالإنكليزية)

”يحدد دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي على أساس كل حالة على حدة في سياق المفاوضات المتعلقة بالاتفاقات الملزمة قانونا“. (المرجع نفسه، الفقرة ٣٩)

(تكلم بالروسية)

ويسلّم مشروع القرار الذي اقترحه زملاؤنا النرويجيون دعما عمل فريق الخبراء الحكوميين.

(تكلم بالإنكليزية)

فالتحقق ليس هدفا في حد ذاته.

(تكلم بالروسية)

ومع أخذ كل ذلك في الاعتبار فإن ذلك يثير سؤال وجيه على الأرجح بشأن ما ستفعله أفرقة الخبراء الحكوميين المعنية بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي في المستقبل عمليا على وجه التحديد، نظرا لعدم وجود اتفاقات جديدة في الوقت الحاضر بشأن التحقق من نزع السلاح النووي وأنه لا تجري أي مفاوضات لإبرام مثل هذه الاتفاقيات.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وربما يستطيع الرئيس، أن يدلي بدلوه، بما لديه من خبرة ومعلومات عن المناقشات التي جرت، في ما يراه بأن بوسع فريقا جديد من الخبراء الحكوميين أن يفعله على المستوى العملي.

السيد غابيليسي (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية، أن أشكر السفير لانغلاند على إحاطته، وقبل ذلك على قيادته لفريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. ونعرب عن تقديرنا العميق لتوجيهاته طوال تلك العملية التي أسفرت عن تقرير موضوعي حظي بتوافق الآراء (A/74/90). وشارك خبير هولندي في فريق الخبراء الحكوميين، ونضطلع بدور نشط في مختلف المبادرات الأخرى المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي. وقد تشرفنا في ذلك السياق باستضافة اجتماع للشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي في هولندا هذا العام. فالتحقق عنصر حيوي في أي عملية لنزع السلاح النووي. ويعتبر تقرير فريق الخبراء الحكوميين جزءا مهما منه. وندعو جميع الوفود إلى الإلمام به، خاصة استنتاجاته وتوصياته التي بينها رئيس فريق الخبراء الحكوميين في وقت سابق، فضلا عن نقاط الالتقاء التي يحددها. وهي تمثل جميعا نقطة انطلاق مهمة للعمل في المستقبل.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأطرح على رئيس الفريق سؤالين فيما يتعلق باتخاذ مزيد من الخطوات نحو التحقق من نزع السلاح النووي. أولا، ما هي في رأيه المجالات الرئيسية التي يمكن لفريق الخبراء الحكوميين المقبل أن يركز عليها، استنادا إلى العمل المنجَز بالفعل؟ ثانيا، ما هي التحديات التقنية التي ربما يواجهها فريق الخبراء الحكوميين المقبل؟

السيد حسن (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير لانغلاند على إحاطته الإعلامية الغنية بالمعلومات، وأن أهنئه وفريق الخبراء الحكوميين على النظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقريره الهام (A/74/90).

وإذ نفهم تماما مدى صعوبة التوصل إلى ذلك التوافق في الآراء، فإن لدينا بعض الشواغل المتعلقة باحتمال أن يكون توافق الآراء هذا قد تحقق على حساب أمر آخر: مستوى الالتزام الوارد فيه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبهدف نزع السلاح النووي نفسه. وأود أن أوضح السبب الذي يجعلنا نعتقد أن الأمر كذلك بالفعل. وغني عن القول إننا مدركون تماما لحسن النوايا. ولكن ربما كانت هناك بعض النتائج السلبية غير المقصودة في التوصل إلى توافق الآراء الوارد في التقرير. وقد درسنا التقرير بعناية، ونود أن نسلط الضوء على بعض الملاحظات على محتواه.

فباستثناء حاشية عرضية غير مباشرة وهامشية في معظمها وتشير بشكل غامض إلى نتائج المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يشير التقرير إلى معاهدة عدم الانتشار ولا إلى مادتها السادسة. وبدلا من ذلك، يشدد التقرير في عدة فقرات – مثل الفقرتين ٢٠ و ٢٨ – على الحاجة إلى وضع معاهدات جديدة لإحراز تقدم يمكن التحقق منه في نزع السلاح النووي. ونود أن نشير في ذلك الصدد إلى أن المادة السادسة تشير إلى اتخاذ تدابير فعالة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي بدلا من إبرام معاهدات أخرى. وعلاوة على ذلك، يتضمن التقرير فقرة لا داعي لها، هي الفقرة ٦ التي تنص

على تباين الآراء في ”ما إذا كانت البيئة الأمنية الحالية مواتية أو غير مواتية لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي“. ونعتقد أن تلك الفقرة لا مبرر لها، ويمكن القول أنها خارج نطاق ولاية فريق الخبراء الحكوميين المنوط به مناقشة التحقق من نزع السلاح النووي وليس إصدار أحكام بشأن ما إذا كانت الظروف الأمنية مواتية لنزع السلاح النووي أم غير ذلك.

وعلاوة على ذلك، فإن التركيز على مسألة الحاجة إلى فريق من الخبراء التقنيين أو العلميين، وعلى مسائل مثل بناء القدرات، ينتقصان من ثروة المعارف والخبرات المتاحة بفضل عقود من الضمانات وتعهدات التحقق في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الترتيبات والخبرات الثنائية أو الفردية. إن المقارنة بالسنوات العشرين لعمل فريق الخبراء العلميين المعني بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تغفل الاختلاف الرئيسي بين التحقق من عدم تحويل المواد الانشطارية إلى أنشطة للتسليح، والتحقق من حدوث تفجير تجريبي نووي، وهو ما لم يكن المجتمع الدولي على علم كاف به في السبعينيات عند إنشاء فريق الخبراء العلميين.

وينبغي أن نذكر التجارب التاريخية للقرار الشجاع الذي اتخذته جنوب افريقيا، وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وحتى التخفيضات الأحادية والثنائية التي تمت بموجب معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. فهي تبين أنه يمكن تحقيق نزع السلاح النووي القابل للتحقق منه دون الحاجة إلى مزيد من المعاهدات الجديدة. وينبغي أن نذكر أنفسنا بدور نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبحقيقة أن المادة الثالثة باء –١ من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يكلف الوكالة صراحة بمواصلة إنشاء نظم خاضعة للضمانات لنزع السلاح في جميع أنحاء العالم. ويمكننا أن نذكر أيضا مثال معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تنص على شرط أدنى للانضمام إلى المعاهدة استنادا إلى اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي أن نذكر أيضا تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لعام ٢٠١٨ (A/73/159) الذي تضمّن خيارا لإزالة المواد الانشطارية من برامج التسليح التي يمكن وضعها تحت ضمانات الوكالة. وذلك أحد الخيارات الواردة في تقرير أيدته الجمعية العامة، وهو جدير بالنظر فيه.

ونعتقد أن تقرير فريق الخبراء الحكوميين قد يؤدي إلى تقييم ضمني يفيد بأن نزع السلاح النووي لا يحرز تقدما أو لا يمكنه المضي قدما بسبب النقص في الخبرة التقنية أو الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن التحقق. ومن شأن ذلك في حد ذاته أن يضع عقبة جديدة أمام المضي قدما بنزع السلاح النووي. ولدينا اعتقاد راسخ بأن العقبات التي تعترض نزع السلاح النووي هي عقبات سياسية أكثر منها تقنية.

وأود أن أؤكد للسفير لانغلاند أننا نقدر تماما الجهد المبذول في التقرير، وأن لدينا بعض التحفظات عليه فحسب. ونعتقد أن محتواه كان ممكنا أن يكون أكثر توازنا. ولذلك ننوي تقديم تعليقاتنا خطيا إلى الأمين العام، ونؤيد تأييدا تاما الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات المجتمع الدولي ومعارفه في الجوانب التقنية لنزع السلاح النووي الذي يمكن التحقق منه. ونرى أنه ينبغي أن يركز العمل على التوجيه فيما يتعلق بالوتيرة الممكنة التي يمكن بها تفكيك الرؤوس الحربية النووية بمجرد أن تتخذ دولة معينة قرارا سياسيا، وعلى الإطار الزمني اللازم للمواد الانشطارية المستخدمة في تلك الرؤوس الحربية أو لأغراض التسليح الأخرى التي يمكن إخضاعها لضمانات موثوقة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة): إنني ممتن جدا للسفير لانغلاند على إحاطته المفيدة للغاية وللخبراء الذين يتولون رئاسة العملية. وأعتقد أن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي (A/74/90) بل والمناقشة أيضا، يعدّان إسهاما ممتازا حقا في البيانات المتوفرة،

ودافعا لعملنا إلى الأمام، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله بطبيعة الحال.

ومن الواضح أن التحقق يشكل تحديا سياسيا وتقنيا رئيسيا لعملنا. ولكن من الأهمية بمكان إن كنا سنحقق عالما خاليا من الأسلحة النووية. سواء عن طريق المعاهدات أو التدابير الانفرادية أو الثنائية، فإن التحقق من عدم وجود الأسلحة النووية أمر أساسي. ولئن كان من الصحيح بالتأكيد أن التحدي سيختلف من صك إلى آخر ومن عملية إلى أخرى، لذلك ينبغي أن يتم ذلك على أساس كل حالة على حدة، فمن الصواب تماما أن نستكشف المبادئ والتقنيات التي يمكن للمفاوضين الاعتماد عليها عند التفاوض على تلك العمليات. وصحيح أيضا أن هذه العملية يجب أن تكون شفافة وجامعة، لأن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء يجب أن تكون واثقة من أن العمليات عندما تحدث لا رجعة فيها وقابلة للتحقق منها. ولذلك أعتقد أنه من المهم جدا أن تكون لدينا عمليات تشمل طائفة واسعة من المشاركين.

وهناك، بطبيعة الحال، العديد من العمليات الأخرى الجارية بشأن التحقق. وتفخر المملكة المتحدة بأنها كانت جزءا من الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وكذلك شراكة التحقق النووي الرباعية مع النرويج والسويد والولايات المتحدة، بما في ذلك تدريب عملية ليتربرس للتحقق الخاص بها. وتدريبا التحقق من نزع السلاح النووي الفرنسي والألماني هما أيضا إسهام هام. لذلك فمن الصواب والمناسب أن تكون هناك عملية للأمم المتحدة تجمع بين مجموعة أوسع من المشاركين وتجلب تلك الخبرة إلى الأمم المتحدة. ولكن أحد أسئلتي لرئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، في التطلع إلى عمليات جديدة، وعلى أمل أن يعتمد مشروع القرار المتعلق بعمليات المتابعة بتأييد قوي، هو كيف يمكن لعملية تابعة للأمم المتحدة في المستقبل أن تجلب الخبرة من عمليات خارجية مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، فضلا عن الشراكة الرباعية للتحقق النووي وعملية ليتربرس التابعة لها. كما أؤيد ما قاله ممثل أستراليا عن بناء القدرات، لأن ذلك أيضا مجال هام لمزيد من العمل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تمشياً مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الآن الجلسة لإتاحة الفرصة للوفود لمواصلة مناقشتنا التفاعلية غير الرسمية.

علقت الجلسة الساعة ١٧/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٥٠

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استنفدنا الوقت المتاح لجلسة اليوم. وستعقد الجلسة المقبلة للجنة الأولى يوم الاثنين، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٠/٠٠ في غرفة الاجتماعات هذه، حيث سنواصل نظرنا في المسائل التنظيمية.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.